الدولة الإنمائية: المفهوم والمعالم

د. عبد اللاوي سيد أحمد *

الملخص:

يقترن مفهوم وتجارب " الدولة الإنمائية " بتلك الدول التي حققت نجاحات وطفرات اقتصادية مهمة في العديد من بلدان العالم، وارتبطت بشكل أساسي باليابان ودول جنوب شرق آسيا، ثم امتدت إلى مناطق أخرى في العالم، حيث لعبت الدولة دورا أساسيا في توجيه دفة التنمية، وحقق العديد منها ما أطلق عليه المعجزة الاقتصادية.

ويشير مصطلح " الدولة التنموية " إلى الدولة التي تتدخل وتوجه مسار التنمية الاقتصادية من خلال تدخلها القوي في مجال الاقتصاد، وسلطاتها الواسعة في مجال التنظيم والتخطيط، إلى جانب الاستقلالية –رغم انفتاحها الخارجي- في تحديد الأهداف التنموية من النشاط الاقتصادي وتوجيه الاستثمارات لتحقيق تلك الأهداف.

ويكون تحقيق ذلك، بتبنيها لجملة من الآليات، أهمها: وجود قيادة سياسية ذات فلسفة تنموية، تساهم في خلق استقرار سياسي عبر فترة طويلة من الوقت، وتحافظ على مساواة كافية لتوزيع الدخل، وتضع الأهداف من خلال "رؤية التنمية"، وتعمل معها بالموازاة نخبة بيروقراطية وطنية كفؤة معنية بأولوية التنمية مهمتها تخطيط وتنفيذ سياسة الترشيد الصناعي. بالإضافة إلى الجمع بين آليات السوق وتدخل الدولة في الاقتصاد، وأخيرا، وجود هيئة ريادية مسؤولة عن وضع وتنسيق خطط التنمية التي تقوم بتنفيذها الوزارات المختلفة.

الكلمات الدالة: الدولة الإنمائية، الدولة التنموية، الدولة المحفزة، النمور الآسيوية.

Abstract

The concept and the experiences of "developmental state" to those countries that have achieved important successes economic booms in many countries of the world, have been associated mainly in Japan and Southeast Asia, then spread to other parts of the

* أستاذ محاضر - ب- جامعة امحمد بوقرة– بومرداس.

world, where the state played a key role in steering the development, and achieved many of them so-called economic miracle.

The term "developmental state" highlighted the state intervenes and directed economic development path through strong intervention in the economy, and the broad powers in the field of organization and planning, as well as independence, nevertheless openness Alforeig- in determining the development goals of economic activity and directing investments to achieve those objectives.

And have to achieve this, adopting a number of mechanisms, including: the existence of a developmental philosophy of political leadership, contribute to the creation over a long period of time, political stability, and maintain adequate equality of income distribution, and set goals through the "vision of development," and is working with them in parallel elite bureaucracy and efficient national development priority on mission planning and implementation of industrial rationalization policy. In addition to the combination of market mechanisms and state intervention in the economy, and finally, having a leading body responsible for developing and coordinating development plans being implemented by various ministries.

Keywords: developer state, developmental state, catalysis state, Asian tigers.

مقدمة :

لقد بينت النماذج التنموية وبالخصوص المعجزة الاقتصادية التي حققتها بعض البلدان الآسيوية أن التنمية بحاجة إلى دولة محفزة، محركة ومشجعة للنشاط الاقتصادي، إذ أصبح وجود الدولة أكثر من ضرورة حتى وإن أخلت أو لم تقم بواجباتها. ومن هنا يمكن القول، أن تبرير تدخل الدولة في إحداث التنمية يرجع إلى عجز السوق على القيام بهذه المهمة لا سيما في القضاء على الفقر والحماية الاجتماعية التي هي هدف كل عملية تنموية.

وفي ضوء التطورات التي مّر بها دور الدولة، برز مفهوم الدولة الإنمائية الذي طالما اقترن في الأدبيات بالمعجزة التي حققتها دول شرق وجنوب شرق آسيا، فلا يمكن

تصنيفه كأحد التيارات الفكرية المنضوية تحت لواء النظرية الليبيرالية أو الاشتراكية، فهو مفهوم قائم بحد ذاته إلا أنه في ذات الوقت قد تأثر بالتطورات التي طرأت على الدور الإنمائي للدولة صعودا وهبوطا.

وستحاول هذه الدراسة تقديم في المحور الأول مجموعة تعريفات المتعلقة بمفهوم الدولة التنموية، أما في المحور الثاني فسنقوم بتحديد مهام وأدوار الدولة الانمائية في تحقيق عملية التحوّل المنشود، وفي المحور الأخير سنذكر محددات وسمات الدولة الإنمائية التي ساهمت في نجاح هذا النموذج في بعض البلدان وبخاصة الآسيوية منها.

أولا: مفهوم الدولة الإنمائية

ظهر مصطلح" الدولة الإنمائية " أو" الدولة التنموية " " L'état développeur " أو" L'état développementiste " في الأدبيات الحديثة بشكل صريح باعتبارها تلك الدولة التي تستطيع أن تقود عمليات التصنع بشكل معجل وخاصة عندما تأتي الدولة متأخرة في مضمار التقدم. ويعتبر " الكسندر غرشنكيرون Alexander Greshenkeron " من الأوائل الذين طرحوا هذا المفهوم في إطار دراسته في ستينات القرن الماضي حول التاريخ الاقتصادي الحديث.

وارتبط هذا المفهوم بنجاح بلدان شرق وجنوب شرق آسيا في تحقيق قفزة تصنيعية هائلة في مدة لا تتجاوز ثلاثة عقود، بدءا من ستينات القرن الماضي، حيث بدأت اليابان في تطبيق هذا النموذج في أوائل الخمسينات لتصبح نموذجا رائدا في القارة الآسيوية، ثم حاكتها كل من هونغ كونغ وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان في ستينات القرن العشرين ثم إندونيسيا وماليزيا وتايلند والصين مع نهاية سبعينات ذات القرن.

وبطبيعة الحال، تعددت تعاريف الدولة الإنمائية في إطار المقولة السابقة، نورد أهمها :

- بمعناها الحديث، فإن مفهوم الدولة الإنمائية طرح من قبل "تشالمزر جونسون" Charlmens Johnson[1]، الذي استخدمه لوصف النمو الهائل الذي حققه الاقتصاد الياباني والتصنيع السريع في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وتتلخص رؤيته في أن الدولة الإنمائية هي تلك الدولة التي تهدف فيها النخبة السياسية تحقيق تنمية اقتصادية سريعة وتعطي القوة والسلطة للنخبة البيروقراطية الكفؤة للقيام بالتخطيط وتنفيذ السياسات، واستنادا إلى معدل النمو الاقتصادي المرتفع المحقق تتمتع هذه النخبة السياسية بالشرعية، ومن ثم فهو يرى أن الدولة التنموية هي دولة رشيدة[2].

• وتعرّف ميريدت ووكمنت Meredith woo-Cumming "[3] الدولة التنموية بأنها " أداة استخدمتها بلدان شرق آسيا في تحقيق التقدم الصناعي من دون الاستناد إلى الإيديولوجيا الاشتراكية أو الليبيرالية، فهي دولة رأسمالية تخطيطية، تعتمد على وجود قيادة سياسية ذات فلسفة تنموية تعمل بمثابة دافع لتحقيق أهداف الدولة التنموية[4].

• بينما يرى مانويل كاستلس Manuel Castells [5] أنها "تلك التي تؤسس شرعيتها من خلال قدرتها على إطلاق عملية تنموية مستمرة لا تقتصر فقط على تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، وإنما أيضا بإحداث تغييرات جذرية في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي، وكذا في علاقتها بالاقتصاد الدولي[6].

• وتذهب هيران ليم Haeran lim [07] إلى أنها "دولة تمتع بفلسفة صناعية محددة، تعتمد أساسا على:

- سيطرة الحكومة على السياسات الاقتصادية و المالية.
- القبضة القوية للنخبة البيروقراطية .
- وجود تحالف بين الدولة ورجال الأعمال والقطاع البنكي[8].

• فيما تحدد "أشتون اتيال" Ashton Etal مفهوم الدولة التنموية في تلك التي تتبنى استراتيجية اقتصادية سياسية محددة، تتمثل أساسا في :

- إدارة الدولة لصراع المصالح الذي ينشأ بين رأس المال والعمال.
- ربط الإدارة المركزية لنظم التعليم والتدريب، باعتبار هذا المدخل رئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية[9].

• أما مدرسة التبعية في منطقة أمريكا اللاتينية[10]، فهي ترى أن الدولة التنموية هي" استراتيجية وطنية للتنمية تفترض أن البلد قد " انتهى أو هو قريب من إنهاء تنميته الوطنية" [11].

• ويشير مصطلح " الدولة الإنمائية " عند السيد يس " إلى الدولة التي تتميز بالتدخل القوي في مجال الاقتصاد بالإضافة إلى سلطاتها الواسطة في مجال التنظيم والتخطيط" [12].

• وفي الأخير، بين تقرير التنمية البشرية لعام 2013، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن الدولة الانمائية هي" التي تقوم بتعزيز التنمية الاقتصادية من خلال المعاملة التفضيلية لبعض القطاعات، ووجود قيادة ذات كفاءة ووضع المؤسسات القوية في صلب الاستراتيجيات الانمائية، ووضوح الأهداف الاجتماعية والاقتصادية واكتساب الشرعية السياسية من الأداء في التنمية" [13].

وإجمالا، تدور المقولة الرئيسية لنموذج الدولة الإنمائية، في أن الدولة لابد وأن تمارس دورا محوريا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال توفيرها البنية الأساسية

ومؤسسات الدولة التي تكفل لها صياغة السياسات التنموية بالفعالية والاستقلالية، وأداة الوصول إلى تلك الأهداف يكون عن طريق النخبة البيروقراطية التي تتميز بالكفاءة والالتزام بتحقيق التنمية، لذلك يطلق أيضا على الدولة الانمائية أيضا بأنها دولة " النخبة البيروقراطية " élite bureaucratique

ثانيا : مهام الدولة الإنمائية

تبين من خلال التجربة، أن الدول الإنمائية تضطلع الدولة فيها بدور مختلف عن دور دول الرعاية التقليدية – كما ينادي به منظرو المدرسة الليبيرالية – التي تكتفي بتصحيح إخفاقات السوق، فالدولة الإنمائية الفاعلة هي معنية بإطلاق عملية التحول في حياة المواطنين، وبدلا من أن تكون هذه الدولة صديقة للسوق، فحسب، تكون صديقة للتنمية كذلك. وعلى هذا للدولة الإنمائية مسؤوليات ومهام، من بينها :

1- تحديد أولويات السياسات و الأهداف الوطنية

من أولى مهام الدولة الإنمائية هو تصحيح أولويات السياسات، و لوضع السياسات و الأولويات الصحيحة، لا بد من أن تكون عملية صنع السياسات صحيحة أيضا. فالمؤسسات الحاكمة والسياسات ترتبط ارتباطا عميقا لا ينفصم، إذ لا يمكن أن ينجح أي منهام دون الآخر. وتتغير السياسات في مختلف مراحل النمو، فعلى سبيل المثال، في المراحل الأولى للتنمية الهدف النموذجي الأول هو خلق فرص العمل نظرا لأنها هي الوسيلة الأكثر فعالية للحد من الفقر ورفع مستويات المعيشة في البلد. وعلى هذا، إن تحديد الأهداف مهم لأنه يوضح أولوية السياسات القطاعية ذات العلاقة .

إن خيارات الترتيب حسب الأولوية راجعة لكون أن الاحتياجات وبخاصة الاجتماعية كثيرة، نظير محدودية الموارد ولهذا غالبا ما يكون للبلدان حيز مالي محدود، غير كافي لتغطية جميع الاستثمارات المطلوبة . وأساس أي استراتيجية هو الترتيب حسب الأولوية، لكي يتم توجيه الموارد المحدودة إلى التدخلات ذات التأثيرات الأكثر .

2- التكامل بين آليات السوق و الدولة

من بين أهم وظائف الدولة الإنمائية هي تحقيق مهمة التقدم الإنمائي والتي لا يمكن تركها للأسواق وحدها. ذلك أن هذه الأخيرة، قد تخفق في هذه المهمة، بل قد لا تكون موجودة على الإطلاق في المراحل الأولى للتنمية.

وقد اعتمدت معظم البلدان التي تبنت نموذج الدولة الإنمائية الناجحة سياسات من شأنها تعزيز مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وخاصة من خلال توليد فرص العمل في القطاعات الجديدة، وبهذا يمكن تحقيق التكامل بين عمل الحكومات

والأسواق معا.

3-إعطاء الأولوية لخلق فرص العمل

تشير تجارب بلدان آسيا، إلى أن البلدان التي سجلت معدلات النمو مرتفعة وإنجازات في مكافحة الفقر في آن واحد حققت أيضا تحسن سريع في التشغيل. وينطبق ذلك على تايلند وماليزيا في سبعينات القرن الماضي، وإندونيسيا والصين في الثمانينات وكذا الفيتنام و الهند في عقد التسعينات من القرن المنصرم. وفي الواقع، تمكن الجيل الأول من الاقتصاديات السريعة النمو الآسيوية من زيادة فرص التشغيل بنسبة تراوحت ما بين 2% و 6 % سنويا قبل فترة التسعينات، في ظل ارتفاع في الإنتاجية والأجور.

4- احتضان صناعات معينة

من مهام الدولة الإنمائية السعي إلى وضع سياسات صناعية تساهم في تحويل صناعات عرفت بعدم فعاليتها وعدم قدرتها على الصمود أمام المنافسة الأجنبية إلى قطاعات تمهد الطريق للنجاح في التصدير، ما إن تسير اقتصاديات هذه البلدان إلى المزيد من الانفتاح. ويتجسد ذلك عن طريق " إدارة الميزة النسبية "، بمعنى تشجيع الصناعات التي يعتقد أن لديها " ميزة نسبية كامنة " أو إلى دفع الصناعات التي تستقر عند " ميزة نسبية راكدة " ونتيجة لذلك نجحت بعض الصناعات في بلدان جنوب شرق آسيا في اختراق الأسواق العالمية[14].

5- تعزيز الاستثمار العام [15]

في العديد من البلدان الإنمائية، تضطلع الدولة بمهمة إطلاق عملية التحول في حياة المواطنين عن طريق تعزيزها للاستثمار العام، بغية تحقيق العديد من الأهداف الاجتماعية و الاقتصادية وتطوير الخدمات والاتجاه إلى المجالات التي لا يستطيع الاستثمار الخاص القيام بها إذ يعدّ هذا الصنف من الاستثمار أحد الوسائل التي تستخدمها الدولة الإنمائية لتحريك العملية التنموية في الاتجاه والشكل الذي ترغب القيام به. من خلال أنها تساهم في:

- ❖ انتشار التعليم وتحقيق مستوى من الرفاهية والحياة الكريمة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة فعالية المواطن ومساهمته في العملية التنموية.
- ❖ زيادة فرص ومعدلات الأنواع الأخرى من الاستثمار وبخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ❖ زيادة معدلات العمل ومواجهة مشكلة البطالة[16].

ثالثا: محددات نموذج الدولة الإنمائية

للدولة التنموية – ومن خلال التجربة- محددات وسمات مشتركة، وتتمثل أساسا في:

أ -وجود قيادة ذات منهج مرن خاضع للتعديل المستمر

إن المحدد الأول للدولة الإنمائية الناجحة هو في وجود قيادة لديها فلسفة تنموية معنية تسعى إلى تطبيقها، وفي الأغلب الأعم يكون رئيس الوزراء أو رئيس الدولة هو الأداة الرئيسية أو مهندس تحقيق التنمية في بلاده[17].

وتقترن هذه القيادة المستنيرة بإيديولوجية تنموية، تقوم على ضرورة التدخل الفعال للدولة في المجال التنموي حيث ينظر إلى التنمية على أنها رسالة مقدسة يتعيّن على القائد الوفاء بها. حيث يقوم القادة باتخاذ القرارات لتحقيق التنمية، وبناء التحالفات مع رجال الأعمال لكي يطوروا سياسات تنموية تأتي بثمارها على المدى الطويل[18].

زيادة على ذلك، فإن منهج قيادة التنمية في الدول الإنمائية ومن خلال تجاربها، عرف تعديلا مستمرا، بل إن التعديل ظل الأساسي الثابت في عملية الإصلاح[19].

إن أولى القوى الدافعة وراء النجاح الباهر لاقتصاديات النمور الأسيوية منذ أوائل عقد الستينات من القرن الماضي، هو في وجود دولة استخدمت سياسات مرنة تستجيب للتغيير. فقد أظهرت هذه التجارب أن الدولة يمكن أن تكون ذات قدرة على التكيف والتعلم من أخطائها، فساهمت وعلى نحو واضح بعدم التنمية وتسريعها من دون أن تحل محل السوق، بل كملته، واختارت مكانا لها وانتهجت حزمة من السياسات، من بينها :

- ❖ إعطاء الأولوية للاقتصاد على السياسات.
- ❖ تعزيز الاستثمار نحو قطاعات التصدير وخلق بيئة مواتية للاستثمار الخاص.
- ❖ تحقيق توزيع أكثر عدلا.
- ❖ تأسيس نظام إداري كفؤ والسعي لتقليل الفساد عبر إجراءات وقائية ضده[20].

ب-وجود هيئة مسؤولة ومنظمة لعملية التخطيط التنموي

المتابع لتجربة الدولة الآسيوية، يلاحظ أن دائما ما كانت هناك هيئة أو مؤسسة " رائدة " Agence pilot مسؤولة عن عملية التخطيط التنموي. ففي اليابان تمثلت هذه الهيئة في وزارة التجارة الدولية والصناعة، وفي كوريا الجنوبية لعب مجلس التخطيط الاقتصادي الدور الأكبر في إدارة عملية التنمية. وفي هونغ كونغ تمثلت هذه الهيئة في مجلس الإنتاجية ومجلس تنمية التجارة. فكل هذه هيئات قامت الدولة بإنشائها، ولم تسمح للقطاع الخاص بأن يكون له أيادي عليها. ويتلخص دور هذه الهيئات في:

- ❖ وضع خطط التنمية التي تقوم بتنفيذها الوزارات من خلال تخصيص الموارد للمشروعات التنموية الكبرى.

❖ إدارة الصراع والتنسيق بين السياسات التنموية المختلفة[42].

والجدول التالي يبين أهم الهيئات الرائدة التي قادت عمليات التنمية في بعض بلدان النمور الآسيوية.

الجدول رقم (01) : الإطار المؤسسي لقيادة عمليات التنمية في بعض بلدان النمور الآسيوية

سنغافورة	• مجلس التنمية الاقتصادية: يضم مستشارين دوليين من رؤساء الشركات الدولية. • مجلس تنمية التجارة السنغافوري ويرأسه وزير التجارة والصناعة.
ماليزيا	• الهيئات القيادية: 1- المجلس الوطني الاقتصادي الاستشاري. 2- وحدة التخطيط الملحقة بمكتب رئيس الوزراء. • هيئات التنمية الصناعية والتكنولوجية: 1- الهيئة الماليزية للتنمية الصناعية. 2- المؤسسة الماليزية للتنمية التكنولوجية.
كوريا الجنوبية	• مجلس التخطيط الاقتصادي • المعهد الكوري للتنمية. • صندوق التعاون للتنمية الاقتصادية.
تايلند	• المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1960 – 1980) • البنك المركزي التايلندي (1981 – 1990) • وزارة المالية (1990 +) • مجلس الاستشارة (1990 +)

المصدر: حسن لطيف كاظم الزبيدي، الدولة والتنمية في الوطن العربي : محاولة لاستباق التغير العالمي في ظل منهجية التحليل المستقبلي ،دار الرواق للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 83 .

ج- وجود نخبة بيروقراطية قوية وفعالة

المحدد الثاني لنجاح الدولة الإنمائية، يتمثل في وجود نخبة بيروقراطية فعالة ملتزمة بالأهداف التنموية، تتسم بالكفاءة وهي مستقلة عن القيادة السياسية، بحيث لا تصل إليها المصالح الفئوية لبعض السياسيين، ويكون شغلها الشاغل هو مساعدة القيادة السياسية الملتزمة بتحقيق التنمية[21]. ويقع على عاتق وكاهل هذه النخبة العديد من المهام، أبرزها:

❖ **توجيه النشاط الاقتصادي:** حيث تقوم الدولة الممثلة في الجهاز البيروقراطي بالدور الرائد في تخصيص الموارد لتمويل المشروعات التنموية من خلال تقديم المساعدات للصناعات الواردة بهدف دفع عجلة التصنيع و توفير التكنولوجيا اللازمة لصناعات مختلفة. كما يشرف الجهاز الإداري للدولة على عمل الشركات الأجنبية من خلال التفاوض معها بهدف حماية الصناعات المحلية وتعزيز فرص ولوجها إلى السوق العالمي.

❖ **توفير البنية الأساسية:** المناسبة لقيام المشروعات الاقتصادية الهادفة إلى الربح، وكذا مشروعات البنية التحتية اللازمة لدفع حركة الاقتصاد. حيث يعمل الجهاز البيروقراطي على تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من خلال صياغة الإجراءات التنظيمية لعمل السوق ووضع نظم للمحاسبة للحيلولة دون انتشار الفساد.

د- انتشار قيم نهضوية

إن موضوع تأثير القيم على التنمية الاقتصادية، أخذ مكانة هامة في الدراسات التنموية، حيث بينت تجارب الدول الإنمائية الناجحة أن انتشار القيم النهضوية الملائمة للتنمية واستمراريتها بين أفراد المجتمع يعدّ شرطا ضروريا وضمانة رئيسية في النجاح الاقتصادي، ويعزز الأستاذ الياباني "وليام أوشي" William ouchi صاحب كتاب "نظرية Z "[22] – الذي كان أوسع الكتب انتشارا عام 1982 – ما وصلت إليه اليابان من تقدم إلى أخلاق الشعب الياباني وتمسكه بالعادات والتقاليد المواتية للتنمية[23]. ومن أهم هذه القيم التي ساهمت بشكل إيجابي في دفع عجلة التنمية في هذه البلدان، فيما يلي :

أ. **الإيمان بقيم الجماعة** : (الأسرة، العائلة، الشعب، الدولة)، فمجتمعات هذه الدول ترفض النزعة الفردية المتطرفة السائدة في الغرب، فالفرد في آسيا يصيغ مصالحه دون تجاهل لمصالح عائلته وجماعته.

ب. **تقدير قيمة التعليم**:حيث يبجل الآسيويين التعليم، فلديهم الاستعداد الكامل للتضحية من أجل تعليم أبنائهم[24].

ج. **الإيمان بقيمة الادخار**: فنمط الاستهلاك في شعوب هذه البلدان لا يتسم بالشراهة والتطلع المستمر إلى مستويات معيشة مرتفعة. ولهذا لوحظ أنه من بين أهم عوائق التنمية في البلدان النامية هو تفشي قيم سلبية مثبطة للتنمية، كحرمان المرأة من التعليم والتبذير لدى الطبقات الغنية وغيرها من النظم السائدة في هذه الدول [25]

الخاتمة:

يعتبر موضوع دور الدولة في التنمية بمختلف أبعاده، من المواضيع التي لا تزال تلقى اهتماما كبيرا لدى المفكرين والقادة السياسيين على سواء، انطلاقا من أن التنمية ينظر إليها على أنها عملية يعد الجزء الأكبر منها نتاج وحصيلة الجهود والسياسات التي تنتهجها الدولة من أجل تعزيز قدرات الأفراد والاقتصاد لتحقيق عملية التحول المنشود.

وقد اقترن مفهوم الدولة الإنمائية في الأدبيات المعاصرة بالمعجزة الاقتصادية التي حققتها بلدان شرق وجنوب شرق آسيا بالتحديد في النصف الثاني من القرن الماضي. ويشير هذا المصطلح بالأساس إلى تلك الدولة التي تتخذ من التنمية السريعة هدفا رئيسا لها باستخدام جملة من الأليات، من أهمها: تحكم نخبة بيروقراطية في القرار، وجود هيئات خاصة مسؤولة عن التنظيم والتنسيق بين الدولة والاقتصاد عن طريق وضع و تنفيذ السياسات التنموية، إلى جانب نشر وتوعية مجتمعات هذه البلدان بأهمية القيم الحضارية التي أصبحت من الدعامات الأساسية لتحقيق كل ما سبق.

وفي الأخير، ينبغي علينا التأكيد، أنه ليست كل الدول التي اتبعت نموذج الدولة الإنمائية قد أدركت النجاح ،كما هو الحال في بلدان النمور الآسيوية، ولكن هناك بلدان أخرى لم تكتمل فيها مؤشرات الدولة الإنمائية الناجحة، والمثل الأبرز على ذلك هو التجربتان الهندية والإندونيسية.

فعلى الرغم من أن الهند حققت انطلاقة اقتصادية معتبرة إلى أن ذلك شمل فقط ثلاث ولايات هندية فقط، فضلا عن سوء توزيع الدخول والأمية التي لم تتعامل الحكومة معها بفاعلية، اضافة إلى أن النخبة البيروقراطية في هذا البلد لم تكن خير معين للحكومة في توطيد دورها التنموي.

وأما بالنسبة لإندونيسيا، فيمكننا القول، إن الدولة التنموية واجهتها ولاتزال تواجهها عديد من التحديات، وعلى رأسها عدم العدالة في توزيع الدخول – وهو قاسم مشترك مع التجربة الهندية- فضلا عن استنزاف الاستثمارات الأجنبية لثروة النفط والغاز، ما أدى إلى تراجع هذا المخزون وانعكس سلبا على خطط التنمية للحكومة الإندونيسية.

وفي هذا الصدد، يمكننا الإشارة إلى ملاحظة غاية في الأهمية، وهي أن كافة الدول تقوم بدور إنمائي ولكن هذا الدور يتفاوت من دولة لأخرى، وكان هذا الدور واضحا للغاية في معظم الدول الآسيوية. ولهذا استحقت هذه الدول أن يكون لها نموذج للدولة الإنمائية الخاص بها، ولكن في الوقت ذاته، كما نجحت عديد من الدول الآسيوية في تطبيق هذا النموذج فشل بعضها الآخر.

الهوامش:

1- Elizabeth Thurbon," l'État développeur : défense du concept ", critique international, N° 63, avril – juin, les presses, paris, 2014, P64.

2- Commission économique des Nations Unies pour l'Afrique, Rapport économique sur l'Afrique 2011, Addis–Abeba, Éthiopie, 2011, P15

3- محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية و التكوينات الطبقية في الوطن العربي : دراسة تحليلية لأهم التطورات و الاتجاهات خلال الفترة 1945 – 1985، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، بيروت ،1997، ص 225.

4- Yin-Nash chu, la reconstitution de l'alliance développement en Corée du sud et à Taïwan, critique internationale, op.cit., p 45

5- 9-Takaaki Suzuki, hybridation néolibérale de l'état développeur japonais, site : www. Cairn info, 02- 2014

6- Luiz Carlos Bresser – perrière, Daniela Theuer, Amérique latine : Après l'année néolibérales, l'état développements et il de retour ? , recherches internationales, N° 93, janvier – mars 2012, paris, p86.

7- السيد يس، تحديات الدولة التنموية، جريدة الاتحاد، 03 سبتمبر 2015، الموقع على شبكة الإنترنت : www.alittihad.ae

8- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013: نهضة الجنوب : تقدم بشري في عالم متنوع، نيويورك، 2013، ص 65.

9- نفس المرجع السابق، ص72.

10- Loraine Kennedy،" l'état et le développement industriel en Inde : de la petite industrie au zones économiques spéciales ", critique international, op.cit., p 78 .

11- فؤاد أبو إسماعيل، إصلاح و تطوير مؤسسات المنافع العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1999، ص 27.

12- Loraine Kennedy, op.cit، P 79.

13- الأمين عبد الوهاب، التنمية الاقتصادية: المشكلات والسياسات المقترحة، دار حافظ للنشر والتوزيع، الرياض ،2000، ص 317.

14- ظاهر مسعود، النهضة اليابانية المعاصرة : الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 207.

15- كما هو الحال مع "بارك تشونج " في كوريا الجنوبية، " مواتسي تونغ " في الصين، " 338يكوا نيو " في سنغافورا، "مهاتير محمد" في ماليزيا " سوهارتو" في إندونيسيا، و أخيرا "نهرو" في الهند.

16- Elizabeth Thurbon, op.cit., p 54.

17- سامر أحمد، العرب و المستقبل، الصين:من اللانموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، بيروت، 2000، ص 103.

18- محمود عبد الفضيل، العرب و التجربة الآسيوية، مرجع سابق، ص 224.

19- محمود أحمد عبد الله، مفهوم الدولة التنموية و تطوره، المركز العربي للبحوث و الدراسات، تاريخ النشر: 15 نوفمبر 2015. الموقع على شبكة الانترنت: www.acrseg.org

20- Yin wih chu , opcit, P 46.

21- الزبيدي حسن، الدولة و التنمية في الوطن العربي : محاولة لاستباق التغير العالمي في ظل منهجية التحليل المستقبلي، دار الرواق للنشر و التوزيع عمان، 2008، ص 79.

22- محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص 37.

23- Judet p, état et développement : une réflexion en plein évolution, site : ressource de l'économie sociale et solidaire, www.sociolo.org.

24- جمال حلاوة و علي صلاح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، 2009، ص 258.

25- فؤاد حيدر، التنمية والتخلف في العالم العربي : طروحات تنموية للتخلف، دار الفكر العربي بيروت، 1991، ص 119.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية:

1- الكتب

1- إزابيل أورتيز، السياسة الاجتماعية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، نيويورك، 2007.

2- أبو إسماعيل فوائد، إصلاح و تطوير مؤسسات المنافع العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1999.

3- أحمد سامر، العرب و المستقبل، الصين : من اللانموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، بيروت، 2000.
4- حسن الزبيدي، الدولة و التنمية في الوطن العربي : محاولة لاستباق التغير العالمي ، دار الرواق للنشر و التوزيع عمان، 2008
5- جمال حلاوة و علي صلاح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للذشر و التوزيع، عمان، 2009.
6- عبد الفضيل محمود، التشكيلات الاجتماعية و التكوينات الطبقية في الوطن العربي : دراسة تحليلية لأهم التطورات و الاتجاهات خلال الفترة 1945 – 1985، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، بيروت 1997.
7- عبد الفضيل محمود، العرب و التجربة الآسيوية: الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
8- عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية : المشكلات والسياسات المقترحة، دار حافظ للنشر والتوزيع، الرياض العدد 2
9- فؤاد حيدر، التنمية والتخلف في العالم العربي : طروحات تنموية للتخلف، دار الفكر العربي بيروت، 1991.
10- ليستر تورو، مستقبل الرأسمالية، ترجمة: السيد عطا، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2007
11- مسعود ظاهر، النهضة اليابانية المعاصرة : الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

2- التقارير:

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013: نهضة الجنوب : تقدم بشري في عالم متنوع، نيويورك، 2013.
2-إسكوا، قضايا محورية بالسياسات الاجتماعية: دراسة مقارنة لصياغة السياسات الاجتماعية فى منطقة الإسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004.

3- الجرائد:

1-السيد يس، تحديات الدولة التنموية، جريدة الاتحاد، 03 سبتمبر 2015، الموقع على شبكة الإنترنت : www.alittihad.ae

ثانيا: باللغة الفرنسية:

1-Articles

1-Elizabeth Thurbon ," l'État développeur : défense du concept ", critique international, N° 63, avril – juin, les presses paris ,2014.

2 – Loraine Kennedy،" l'état et le développement industriel en Inde : de la petite industrie au zones économiques spéciales ", critique international, N° 63, avril – juin, les presses paris ,2014.

3 -Luiz Carlos – perrière, Daniela Theuer, "Amérique latine : Après les année néolibérales, l'état développements et il de retour ?" , recherches internationales, N° 93, janvier – mars 2012.

4-Yin-Nash chu, " la reconstitution de l'alliance développement en Corée du sud et à Taïwan", critique internationale, N° 63, avril – juin, les presses, paris ,2014.

2-Rapports

1-Commission économique pour l'Afrique,Nations Unies, Rapport économique sur l'Afrique 2011, AddisAbeba, 2011 .

2-Conférence des nations unies sur le commerce et le développement dans les pays moins avancés, Rapport 2009, l'État et la développement, nations unies, New-York, 2009.

ثالثا: مواقع الانترنت:

1محمود عبد الله، مفهوم الدولة التنموية و تطوره، المركز العربي للبحوث و الدراسات، تاريخ النشر: 15 نوفمبر 2015. الموقع على شبكة الانترنت: www.acrseg.org

2-Judet p, état et développement : une réflexion en plein évolution, site : ressource de l'économie sociale et solidaire, www.sociolo.org.